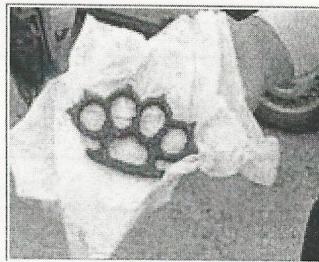


## مؤتمر صحافي لمنظمات أهلية عن المقابر الجماعية عاد: لا شفافية في التعامل مع مقبرة عنجر



"اليونيا" التي وجدت في مقبرة عنجر، بعد أيام على اكتشافها في كانون الأول ٢٠٠٥

عقدت أمس منظمات أهلية غير حكومية، مؤتمراً صحافياً مشتركاً أمام خيمة اعتصام أهالي المفقودين والمعتقلين في السجون السورية، قبالة بيت الامم المتحدة، وسط بيروت، لقراءة بيان صحافي عن موضوع المقابر الجماعية في لبنان وقضية المفقودين الذين يفوق عددهم ١٧ الفا. وهذه المنظمات هي "لجنة أهالي المعتقلين

اللبنانيين في السجون السورية"، "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان"، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، جمعية "عدل"، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، "مرصاد"، مكتب حقوق الإنسان في المجلس العالمي لـ"ثورة الارز"، والطبيب فارس شبلي. وفي غياب ممثلي المنظمات موقعة البيان، باستثناء غازي عاد عن "لجنة أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية"، وكمال البطل ممثل "مرصاد" والمجلس العالمي لـ"ثورة الارز"، والمسؤول في حزب "التيار الوطني الحر" جبران باسيل، إضافة إلى بعض أهالي المعتقلين في السجون السورية، فرأى عاد البيان، فأشار إلى "إن المقابر الجماعية هي أماكن تستحق� الاحترام، لذا يتوجب حراسة كل مقبرة وحمايتها والتحقيق فيها بعناية فائقة، بغض النظر عن الزمن الذي

تعود

واعتبر "اننا نفتقر اليوم في لبنان إلى الخبرات اللازمة، مطالباً الحكومة "بتوجيهه طلب رسمي إلى الدول التي تمتلك مثل هذه الخبرات للمجيء إلى لبنان وتتدريب الجيش اللبناني والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية. كما ناشد "اللبنانيين التفهم أن مثل هذه المطالب ليست موجهة سياسياً تجاه أي كان، رافعاً تسييس هذه المسألة لاستعمالها متى يكون ذلك ملائماً سياسياً". وأضاف: "يجب توحيد الجهود لكشف حقائق كل المقابر الجماعية وإراحة بال أهالي المفقودين، فجميع اللبنانيين مستعدون للمسامحة، لكنهم في حاجة إلى معرفة من يسامحون؟".

وتتابع البيان "لقد فوجئنا بتلقي تقرير المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، ونحن نطلب الاطلاع على التقارير المفصلة للتحقيق والاختبارات وأخذ العينات. وحتى لو كانت الاستنتاجات التي توصل إليها ميرزا صحيحة، نأمل في أن يكون ما حدث في مقبرة عنجر درساً للمقابر الجماعية التي ستكتشف في المستقبل. فالمعلومات التي وردت في صحيفة "النهار" تقييد عن وجود مقبرة جماعية أخرى في

طرابلس، ونطالب الحكومة بأخذ هذه المسالة على محمل من الجد للتمكن من كشف الحقيقة المدفونة في هذه المقبرة الجماعية الجديدة." وناشد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة "معالجة هذا الموضوع وتقييم طلب لبنان الرسمي للمساعدة في مسألة المقابر الجماعية"، داعياً "جميع المنظمات الاهلية والناشطين الى الانضمام اليها في ائتلاف يسعى الى معرفة مصير المفقودين" الفا. وبعد قراءة البيان، رد عاد على استئلة الصحافيين، فاعتبر "ان هناك قسمًا من اهالي المعتقلين والمفقودين ارتأوا بعد كشف تاريخ المقبرة الجماعية في عنجر، لأنهم اعتبروا ان هناك املا في معرفة مصير مفقوديهم".

وعلى تقرير المدعي العام التمييزي سعيد ميرزا، فقال: "ان طريقة التعامل مع المقبرة الجماعية في عنجر خاطئة منذ البداية، وان المبدأ الاساسي لكل المقابر الجماعية في العالم هو مبدأ الشفافية التامة، والشفافية لم تكن متاحة في موضوع هذه المقبرة، وهناك تساؤلات عده حتى الساعة، والسبب عدم الشفافية." وابرز عاد صورة لـ"بونيا" وجدت في المقبرة، وسأل: "لماذا لم يتم التعرف اليها، وما هو تاريخها؟ ومن استعملها وكيف تم استعمالها؟". واكد ان "المقبرة تركت مفتوحة وفيها بقايا عظمية وأشياء أخرى، ومنها هذه الـ"بونيا".

واعتبر باسيل ان على الحكومة "أن تعتمد وسيلة من اثنتين للتعامل مع هذا الملف، فاما ان تتحاور مع السوريين في اطار ايجابي بعيد عن التشنجات لانهاء الملف، واما ان تذهب الحكومة الى التصعيد الكامل ضد سوريا في هذا الموضوع من خلال المطالبة بقرار دولي وبلجنة تحقيق دولية، لانهاء الملف. لكن لا تستطيع ان تتحدث عن العلاقات مع سوريا ثم نطالب بسقوط النظام في سوريا".